



بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

بمزيد من الاعتزاز والتقدير، يسعدني أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع ضيوفنا الكرام، معرباً عن بالغ سروري بافتتاح أشغال هذا المنتدى الإفريقي حول تحديث المرافق العمومية ومؤسسات الدولة، الذي دأب المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء على تنظيمه، حيث اختار له هذه السنة أن يلتئم حول موضوع: "الإصلاحات الإدارية والمؤسساتية في إفريقيا: حصيلة وآفاق"، وذلك في تزامن مع احتفال عدد من دول قارتنا بالذكرى الخمسينية لاستقلالها.

ويجدد بي، في البداية، أن أبادر إلى التنويه بالاختيار الموفق لموضوع هذا اللقاء الإفريقي الهام، المفعم بروح الأخوة والتضامن، مؤملاً أن نجعل منه جميعاً محطة نقف عندها للتأمل في مسار قارة إفريقيا تنعم بحريتها، وتنكب على بناء كيانها، وتسعى إلى مواكبة ما يفرضه عالم اليوم من متطلبات متجلمة.

وفي هذا السياق، فإن الحرص على تقييم حصيلة الإصلاحات الإدارية والمؤسساتية في إفريقيا واستشراف آفاقها في إطار هذا المنتدى،

إنما يمثل مطلباً مشتركاً بالنسبة لقارتنا ومجتمعاتها التواقفة إلى تنمية شاملة ومستدامة، اعتمداً على الإمارة رشيدة وحكامة جيدة، وذلك بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين التنمية الإماراتية والحكامة العامة، حيث لا يمكن حصول تدبير جيد للشأن العام بدون تطوير للماري فعال، كما لا يمكن تحقيق حكامة جيدة بدون الاستئناس إلى لمعم المواطنين من خلال إشراكهم الفاعل في مسار الإصلاح والتغيير. فتحديث الإمارة يعتبر أحد المقومات الأساسية للحكامة، وذلك إلى جانب ما يمثله من قوقلمرفع لا محيد عنها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة؛ وبالتالي فإن شروط الحكامة الجيدة لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال توفير المؤسسات اللازمتمصراً، مع إحكام آليات اشتغرها بنجاعة لتحقيق غاياتها المنشودة.

و من هذا المنطلق، فإن الإصلاحات الإماراتية والمؤسسية ستظل تمثل تحدياً كبيراً للأقطار الإفريقية وهي تخوض معارك استتباب استقرارها السياسي وترسيخ بنائها الديمقراطي، في زمن يفرض علينا بكل قوة أن نضاعف من جهلنا بغاية إنجاز الإصلاحات الضرورية الضامنة لتقدم بلداننا وإتمهارها.

حضرات السيدات والسلمة،

لقد انخرطت الأقطار الإفريقية منذ نيلها للاستقلال في مسارات مختلفة للإصلاحات الإماراتية والمؤسسية، تشكل في مناهجها المتنوعة

وبنتائجها المتفاوتة إغناء لما يتعين أن تقوم به لمول القارة الإفريقية من أعمال لمؤوبة وهي تتطلع إلى رسم توجهات جديدة نحو المستقبل.

والفريرة متاحة لنا اليوم لاقتسام تجاربنا الناجحة واستثمار عنايررها الإيجابية، من أجل لمعم تبللمل مبللمراتنا الإبداعية في هذا المجال، وللمعمل على رفع ما يواجهنا من تحديات مشتركة.

إن المغرب، المعترز بانتمائه الإفريقي، وعلى غرار ما قامت به باقي الدول الإفريقية، قد باشر منذ حصوله على الاستقلال إيرلاحات للإمارية ومؤسساتية واسعة على طريق إرساء قواعد للإمارة وطنية عصرية، وتركيز لمعائم بناء لمول لميموقراطية حديثة.

ومنذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين أولى جلالة الملك محمد السلمس نصره اخ اهتماما خايرا للإيرلاحات الإماراتية والمؤسساتية، فسهر على انطلاق وتوسيع وتعميق كل الأوراش المهيكلة للإيرلاح والتغيير، كما أعطاهها بعدها الحداثي المتمثل في المفهوم الجديد للسلطة، والرامي إلى ترشيد تدبير الشأن العام، وإرساء قواعد للإمارة حديثة، ناجعة وشفافة، تكون قريبة من المواطنين وفي خدمتهم، وذلك في نطاق ترسيخ لمعائم مغرب لميموقراطي حداثي متضامن، يعتمد مبللمرئ لمولة القانون والمؤسسات، ويعمل على إرساء مرتكزات التنمية الشاملة والمستدامة.

وإذا كان من الصعب التطرق في هذا المقام إلى مختلف الإنجازات التي حققها المغرب على مستوى ما قام به من إيرلاحات للإمارية

ومؤسساتية، فإننا يمكن أن نكتفي هنا بالإشارة إلى عناوين بعض الأوراش الكبرى للإصلاح الض تنخرط فيها الإمارة المغربية في الوقت الحاضر، ونذكر من بينها على الخصوص:

- اعتملم الجهوية الموسعة الرامية إلى إعلمة تنظيم البنية الإمارية والسياسية على أساس جهوية متقدمة ذات جوهرلميمقراطي وتوجه تنموي . ويدشن هذا الورش الكبير مرحلة جديدة في المسار الديمقراطي للملكة، حيث يمثل توجهها حاسما نحو تطوير وتحديث هياكل الدولة، وتكريس الحكامة الشرايية الجيدة.

-لمعم اللاتمركز الإماري كرافعة أساسية لإعلمة هندسة وتنظيم الإمارة، وذلك من خلال تدعيم القدرات التسمورية والتدبيرية للإمارة المركزية وتعزيز مهامها الإستراتيجية من جهة، وتقوية دور المصالح اللاممركزة من جهة أخرى بتفويت الصلاحيات والوسائل المالية والبشرية لفائدتها لتمكينها من اتخاذ القرارات بالقرب من أولئك الذين تعنيهم مبالحة على المستوى الشرايي .

- ترسيخ الديمقراطية المحلية من خلال تقوية اللامركزية كنظام تنقل الدولة بموجبه إلى الجماعات المحلية يراحيات متزايدة، حيث خضعت سياسة اللامركزية بالمغرب لإيرلاحات جوهرية متوالية بغاية تمكين الجماعات المحلية من النهوض في إطار من الاستقلالية والمحوولية بدورها الفاعل في تنشيط وتنمية الاقتملم المحلي، وتهيئة اسال، والحد من الفوارق الاقتملمية والاجتماعية .

- تحديث الإمارة العمومية، والرفع من للماء القطاع العام، وتحسين جودة الخدمات العمومية، من خلال تعميم اعتملم نظام التدبير المرتكز على الأهداف والنتائج، وتقييم وقياس الفعالية والنتائج المحققة على أساس مؤلحراتلمريقة ومضبوطة، والعمل بعقلهم البرامج والأهداف، والتدبير المفوض للخدمات العمومية، والتدبير اللامتمركز للاستثمار.

-لمعم المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية، وموايرلة العمل على استكمال الإطار المؤسحاتي والقانوني لتخليق الحياة العامة ومحاربة الظلم.

- تعزيز ملحاهمة المرأة، كفاعل حيوي في البناء التنموي، بجعل مقارنة النوع حاضرة في كل سياسات التنمية الاقتملمرية والاجتماعية المعتمدة، وعبر حمايتها من كل ألحكال التمييز أو الحيف، وتحسمين مكاسبها، والارتقاء بوضعها الاقتملمري والاجتماعي والحقوقى.

- اعتملم رؤية جديدة للتنمية الاقتملمرية تقوم على احشام البعد البيئي وللمواجه في مختلف المحياسات العمومية والبرامج التنموية في أفق إقرار ميثاق وطني للبيئة والتنمية الملحدامة.

- تقييم المحياسات العمومية في إطار الإستراتيجية العامة المض تعتمدها الحكومة لتقويم وسمحيح ملحارات الإيرلاح ومواكبة متطلبات التغيير .

وتعزيزاصذا الورش طرام تم في بداية هذه المحنة إعطاء الانطلاقة لإحداث المركز الجهوي لتقييم المحياسات العمومية بالرباط بهدف

تطوير الممارسة المتعلقة بتحليل وتقييم هذه المحييات على ملحتوى
مجموع لمول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن طريق تقوية قدرات
الموالم البشرية وتنمية مؤهلاتها للاضطلاع بهذه المهمة .

- عقلنة التدبير العمومي من خلال وضع وتفعيل آليات عملية لمائة
للمراقبة الداخلية والخارجية للمرفق العمومي، واعتملم الافتحاص
والتدقيق كممارسة لتطوير وترلحيد أساليب التدبير، فضلا عن
اعتملم أسلوب جديد في تدبير النفقات العمومية يروم تلحين الأماء
عن طريق توجيه تنفيذ الميزانية نحو النتائج وجعل الاختيارات
الإسراتيجية أكثر وضوحا من خلال تدعيم البرمجة المالية المتعلمة
المحنوات .

- تنمية القدرات التدبيرية للإمارة من خلال تثمين ثرواتها البشرية
وتأهيلها وطحن تدبيرها، عبر وضع آليات جديدة لتدعيم التدبير
التوقعي للموالم البشرية ومواكبة تطور الوظائف والكفاءات والمهن .
- تنمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاسمال بالإمارة من خلال
تلحريع تفعيل برنامج الإمارة الالكشونية.

حضرات المحيدات والمحللة

لقد بذلت الإمارة الإفريقية ومنذ المحنوات الأولى من عهد
الاستقلال، جهلها متوايرلة في تأطير وتفعيل التنمية الاقسملمية
والاجتماعية، إلا أن هذه الجهلم بالرغم من أهميتها فإنها لم تشمل في
جميع الأحيان إلى بلوغ ملحتوى التجاوب الكامل مع الانتظارات الكبيرة

والمتنامية للشعوب والحكومات بالقارة الإفريقية، الأمر الذي يجعل بلداننا مطالبة اليوم بمزيد من التعبئة وتكثيف العمل للاستجابة أكثر للحاجيات الملحة لمواطنينا، ولمواكبة التغيرات المحرّية والتحوّلات العميقة الض يشهدها عالمنا المعاصر كل يوم.

وإننا لنتطلع بكثير من الثقة والأمل إلى ما سيلحفر عنه هذا المنتدى من خلايرات علمية هلمفة، وتويريات عملية ناجعة، نرجو مخلصين أن يكون صا أثرها الإيجابي الملموس في تلحريع وتيرة ملحلحل الإيرلاحات الض تشهدا مختلف الأقطار الإفريقية، وبما يؤهل قارتنا للقيام بكل اقتدار بكامل ملحوولياتها المحياسية والاقتملممية والاجتماعية والثقافية ملماخل المنظومة الدولية.

ولا يلحيني في الختام إلا أن أتقدم بعبارات الشكر إلى جميع القائمين على تنظيم فعاليات هذا المنتدى الإفريقي طرام، وأخص بالذكر المحيد المدير العام للكافرالم وكل العاملين بهذه المؤسسة العتيدة، والشكر مويرول كذلك إلى أطر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وعلى رأسهم المحيد الوزير على احتضانهم لنا في هذا الفضاء الرحب الجميل، مللما الشحيب مرة أخرى بكل ألحقائنا رؤساء وأعضاء الوفلم المشاركة، مع متمنياتنصم بالمقام الطيب ببلدهم الثاني المغرب، وبدوام التوفيق والنجاح في مهامهم.

والحلام عليكم وحة اذ وبركاته